اقتصاد

فوق الطاولة

أيها المجلس الكريم أنت في حضرة الشعب

د. عابد فضلية

ليس لمجلس الشعب دور اقتصادي تنفيذي مباشر، فهو لا يضع السياسات ولا يصوغ القوانين، هو يوافق أو لا يوافق، يُقر أو لا يُقر، يستمع لبيان الحكومة المتضمن رؤيتها وبرنامج عملها في بداية تشكيلها، يناقش ويُقر الموازنة العامة وقطع الحسابات السنوية للدولة، يدرس خطط التنمية لمختلف الوزارات، يدرس القوانين الاقتصادية وغير الاقتصادية، يناقشها، وقد يعدل بعضاً من أحكامها، ومن ثم يُقرها، وبالتالي فإن ما يصدر عن مجلس الشعب وما يوافق عليه هو المنصة والقاعدة التي ينطلق منها ويُبنى عليها عمل الحكومة، وهو المؤشر الذي على أساسه يراقب المجلس الأداء الحكومي، ويقيمه.

فمجلس الشعب لا يحكم ولا يُدير ولا ينفذ، إلا أنه، وإضافة إلى مهامه التشريعية، هو الذي يحوكم العمل الحكومي، يراقب الأداء، ويُسائل من لا يُنفذ ولا يُطبق، ويحاسب الجهة التي تقصّر وتتقاعس وتفشل في تحقيقَ الأهداف العامة، وبالتالي ليس صحيحاً، كما تعتقد عن حسن نية شرائح عريضة من الناخبين وكما تقول، للتهرب من الإحراج، قلة ليست قليلة من أعضاء مجلس الشعب، إن مجلس الشعب ليس مسؤولاً عن أداء ونتائج عمل الجهات الحكومية لكونه ليس جهة تنفيذية، وليس صحيحاً أنه ليس طرفاً وشريكاً تشريعياً رقابياً في إخفاقاتها إن أخفقت وفي نجاحاتها إن نجحت، ما دامت الحكومة بجميع جهاتها تعمل في ضوء وحدود تشريعاته، وما دامت تخضع لرقابته ومسائلته ومحاسبته، لذا فإن صمت مجلس الشعب عن تقصير هذه الجهة الحكومية أو تلك، يُعد أكثر من تقصير في أدائه لمهامه وواجباته الدستورية.

على هذه الأرضية، وفي إطار الحق الدستوري للناخب أيضاً، يجب أن يستند تقييم أداء مجلس الشعب كمؤسسة وأداء أعضائه كأفراد منتخبين، وخاصةً منهم وأولهم رفاقنا البعثيون ممثلو الحزب ورؤساء المنظمات الشعبية، وعلى الأخص تجاه القضايا التي تهم وتمس الشرائح العريضة من العاملين والكادحين وذوي الدخل المحدود.

لا شك أن كلتا السلطتين التشريعية والتنفيذية، في خندق واحد، يتكامل عملهما ليصب في مصلحة الوطن والمواطن، ولكنهما ليستا على الضفة ذاتها في هذا الخندق، بل على ضفتين متقابلتين، لكي ترى إحداهن الأخرى وتحسب حسابها وتراعي وجودها.

لتقف السلطة التنفيذية على ضفتها، لتشتغل وتقوم بما عليها، ولتضع ما تريد من إستراتيجيات وسياسات في إطار صلاحياتها الدستورية، ولتتخذ ما تراه مناسباً من قرارات وتطبق ما هو لازم من إجراءات، في ظل تشريعاتها النافذة وواجباتها الوطنية ومهامها الوظيفية.

وليكن مجلس الشعب على الضفة الرديفة الموازية المقابلة، الصديق اللدود والخصم الشقيق للجهات التنفيذية، مسلحاً بدستورية دوره وحاملاً مصالح ناخبيه، ليكون الحكَم بحوكمته، والحاكم الرقابي بدراسات وتوصيات لجانه وآراء أعضائه، وصاحب الرأي الحق بحاكمية الحكومة وحكمة أدائها ونتائج عملها.

أما المواطن، وهو على كل الضفاف، يثق بالسلطات جميعها، ويؤمن بها وبرسالتها، لكنه، وبالوقت ذاته يثق بعقله ويعرف مصلحته، ولا يستطيع بالتالي إلا أن يؤمن بما يلمسه وما ينعكس عليه من نتائج على أرض الواقع، وعلى هذا الأساس يحكُم على الأداء ويقيم النتائج.

فإذا تحسبت الحكومة القادمة لمجلس الشعب الجديد، فلن تكون جريئة جداً في اتخاذ القرارات غير الشعبية، وإذا تحسب مجلس الشعب الجديد لأصوات ناخبيه، فسوف يكون أكثر جرأةً في حراكه وسعيه لاتخاذ القرارات الأكثر شعبية، أما إذا لم يتحسب أحد لأحد، فسوف ترتد أصوات الناخبين على ممثليهم بعد أن كانت لهم.

أول اختبار أمام الحكومة الجديدة

أعضاء مجلس الشعب يصرون على طي قرار رفع الأسعار

سنصدر بياناً بحال عدم التجاوب

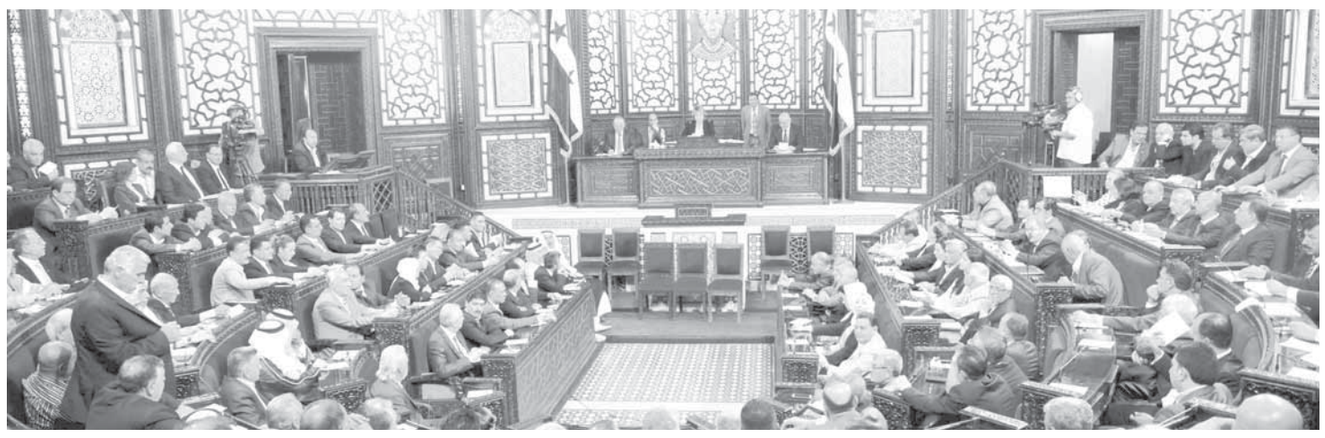

الوطن

استمرت جلسات مجلس الشعب في جلسته الثانية من الدورة العادية الأولى للدور التشريعي الثاني بمناقشة قرار رفع أسعار المحروقات الذي أصدرته الحكومة السابقة مؤخراً والمؤشرات تنبئ عن نية بعدم التجاوب مبدئياً مع مطالب أعضاء المجلس علماً أنه كان هناك اتفاق لحضور وزراء المالية والاقتصاد والنفط والتجارة الداخلية لكن يبدو أن تشكيل الحكومة الجديدة قد أسعفهم من المثول تحت قبة المجلس لمناقشة قرار رفع الأسعار الذي أكد الأعضاء بأنه على الحكومة أن تقوم وبشكل عاجل بطي القرار وفي حال لم تتجاوب نطالب بإصدار بيان رسمي يوقع عليه جميع الأعضاء لطي قرار رفع أسعار المحروقات.

وركزت مداخلات الأعضاء على ضرورة أن يكون هناك إستراتيجيات عمل وطنية واضحة تتلاءم مع الأزمة وإيجاد البدائل الاقتصادية اللازمة والكفيلة بالتخفيف من معاناة المواطن وضبط الأسعار وخاصة أن الرقابة غائبة عن الأسواق ولاسيما في ظل التحديات الراهنة إضافة إلى آليات تطوير عمل المجلس وتعديل بعض مواد نظامه الداخلي.

مؤكدين أنه تجب معالجة الأزمات بشكل إسعافي وخصوصاً المواضيع الاقتصادية، وإن الحل الأساسي هو النهوض الاقتصادي والأهم تغيير القوانين التي تتعارض مع الدستور بما فيه الصالح العام ولاسيما أن الحصار الاقتصادي الخانق ممنهج ويجب الأخذ بالحسبان ألا يقع المواطن بين مطرقة الأسعار وسندان الفساد، ويجب أن نبعد المواطن عن هؤلاء المستغلين، ووضع بطاقة ذكية لاستجرار الوقود على دفتر العائلة، وتساءل أحدهم: هل الحكومة قادرة على تأمين الكهرباء لأن المواطن سيتجه إلى الكهرباء بعد ارتفاع أسعار الوقود؟ فشريحة المواطنين من عمال وعسكريين كبيرة، فمنذ عشرة أيام تم إلغاء مادة البونات سكر ورز.

بدوره إبراهيم الدهوم قال: ما هو معروف أن كل همنا هو معيشة المواطن ولكن كيف نعالج هذه الهموم؟ مشيراً إلى أنه لا يجب أن نلقي كل اللوم على الحكومة وهنالك فساد ومجلس الشعب يجب ألا يكون فقط تشريعياً ويجب أن يكون العمل ميدانياً بين المواطنين.

النائب محمد عجيلي قال: خلال وجود الأزمة هناك ظاهرة بدت واضحة هي التفاوت الطبقي الذي حدث بين فئات الشعب والغنى السريع والفاحش الذي طال بعض الأشخاص على حساب الشعب دون محاسبة والمطلوب من الحكومة الجديدة أن تحد من هذه الظاهرة وأن تضع جداول لدعم صمود المواطن.

إضافة لذلك يبدو أن هنالك توجهاً لإلغاء الدعم، وندرك الصعوبات الاقتصادية ولكن يجب وضع حلول، ألا يوجد طرق لرفد خزينة الدولة غير الطرق المباشرة مؤكدين على أنه يجب أن يكون للمجلس سلطة خصوصاً على أسعار المحروقات، وتقديم نظام البونات للوقود.

نبيل صالح قال: بعد استشارة أصدقائي قانونياً حول مشروعية قرار المحروقات توصلنا إلى أنه لا يجوز لحكومة تصريف أعمال أن تقوم بتغيير الأسعار أو تعديل القوانين أو إقرارها، أو صرف أي اعتمادات أو اتخاذ أي قرارات أو اتفاقيات دولية واقترح أن يعرض القرار على اللجنة الدستورية وأطالب الحكومة بطي قرارها برفع أسعار المحروقات.

النائب ريمون هلال قال: للأسف الحكومة دائماً تشتكي بأنها خاسرة وإذا كانت خاسرة من الرابح مشيراً إلى ضرورة أن يصحو مجلس الشعب من سباته وأن يكون هناك لجنة اقتصادية لدراسة جميع المشكلات التي تهم المواطن.

حسين عباس طالب بقمع شجع التجار من التلاعب بقوت المواطن مشيراً إلى أن هناك تقصيراً واضحاً للحكومة ولاسيما فيما يخص وضع حد للتهريب وخاصة المشتقات النفطية والثروة الحيوانية.

عمر العاروب تساءل لمصلحة من هذه القرارات ومسؤولية من ضبط الأسعار مشيراً إلى أن الحكومة دفعت بشريحة من السوريين إلى تحت خط الفقر وهل بهذه القرارات نعالج هجرة الشباب السوري.؟ ما الإجراءات التي اتخذت خلال سنوات الأزمة ليبقى الشعب صامداً، ومطالباً بحل مشكلة مراكز الإيواء وضغط العائلات فيها، الهدنة تحصد عشرات الشهداء، وهل يجب أن نقوم بهدنة مع قطاع الطرق لحماية الطريق.. كما أكدت ثناء أبو زيد ضرورة تسمية ناطق باسم المجلس وتفعيل عمل اللجان ولاسيما لجان الشكاوى والحريات والمصالحة على حين دعا بعضهم إلى تنشيط دور المجلس من خلال تفعيل العلاقة مع البرلمانات العالمية لشرح حقيقة الحرب العالمية التي تتعرض لها سورية وخطورة الإرهاب وانتقاله إلى الدول.. بدوره محمد السباعي قال: يجب أن يكون النظام الداخلي لمجلس الشعب متوافقاً مع الأزمة، وضرورة إعادة بناء الإنسان السوري بالتوازي مع المصالحات، وضع إستراتيجيات عمل واضحة، أن تقترح اللجان قوانين ومبادرات وتحديد يوم شهرياً مع السادة المحافظين، وكل ثلاثة أشهر مع السيد رئيس الوزراء، إعادة النظر بالقوانين التي لم تعد تتلاءم مع الأزمة وإلزام الجميع عدم إصدار قوانين تتعارض مع تعليماتها.

إصلاح ١٠٠ محولة كهربائية بعدرا بكلفة ٣٠٠ مليون ل.س

الوطن

كشفت وزارة الكهرباء أمس عن إعادة قسم التصليحات الكهربائية في منطقة عدرا بريف دمشق للعمل بعد خروجه عن الخدمة لأكثر من عامين بفعل أعمال التخريب التي لحقت به معتبرة أن هذا القسم التابع للمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء من أهم منشآت وزارة الكهرباء، لما يشكله من رافعة لعمل قطاع الكهرباء، ولكونه يمثل المركز الرئيسي لإصلاح واختبار تجهيزات الشبكة الواردة من جميع شركات الكهرباء في المحافظات (محولات توزيع بجميع الاستطاعات وقواطع توتر منخفض ومتوسط ومنصهرات توتر منخفض ومتوسط ومانعات صواعق...).

إضافة إلى اختبار إصلاح المحولات للقطاعين العام والخاص، وأن الوزارة عملت على تأهيل الشعب الرئيسية في قسم إصلاح المحولات والقواطع وجميع التجهيزات المعطوبة ووضعها في الخدمة، وبلغ عدد المحولات التي تم إصلاحها ما يقرب من ١٠٠ محولة بجميع الاستطاعات والعائدة للشركات العامة للكهرباء في المحافظات وتقدر إجمالي قيمة المحولات المجهزة والمصلحة خلال هذه الفترة بحوالي ٣٠٠ مليون ليرة سورية، وإعادة تأهيل مخبر التوتر العالي.

وقد تم اختبار ١٠٩ محولات للتوتر العالي في هذا المخبر وكلها عائدة للقطاع الخاص وبعض الجهات العامة واختبار محولات عقدية عائدة لمؤسسة توزيع الكهرباء.

وكل هذه الأعمال تمت بخبرات وكفاءات محلية من كوادر الكهرباء حيث تم العمل بزمن قياسي وكلفة منخفضة.

ويشار إلى أنه خلال الفترة التي خرج فيها قسم التصليحات عن الخدمة تم تأمين البديل لمتابعة العمل حيث تم إصلاح ما يقرب من ٣٠٠ محولة توزيع (٢٠/٠,٤) ك ف بكل الاستطاعات وبلغت قيمة المحولات المجهزة والمصلحة خلال هذه تلك الفترة نحو ٩٠٠ مليون ليرة سورية.

دباس: بسبب الهجرة.. الحرفيون أصبحوا قلة

علي محمود سليمان

حذر رئيس اتحاد الحرفيين في دمشق مروان دباس من انخفاض سريع في أعداد اليد العاملة في المهن والحرف اليدوية ضمن سورية، نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن الأزمة واستمرار الهجرة بشكل كبير إلى دول أوروبا.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن دباس أن دعوة الحرفيين للاستكتاب على مقاسم حرفية في مدينة عدرا الصناعية لم تتوقف وقد نقل العديد من الحرفيين ورشهم إلى تلك المقاسم، وخاصة في حرفة الدباغة، ولكنهم يعانون في صعوبات مرتبطة بالبنية التحتية وبشكل رئيسي في تأمين المياه لمنشآتهم الحرفية، مع ارتفاع أسعار صهاريج المياه، حيث وصل سعر صهريج المياه الواحد إلى ١٢ ألف ليرة سورية ومن المعروف أن أي ورشة دباغة تحتاج لأكثر من صهريج مياه في اليوم الواحد، مضيفاً إن مشاكل الحرفيين الأخرى بات الحديث فيها مكرراً فلم تتغير الحال كثيراً بالنسبة لانقطاع التيار الكهربائي وصعوبات تأمين المحروقات، يضاف إليها البعد في المسافة بالنسبة للحرفيين الذين يسكنون في دمشق وعليهم التوجه يومياً إلى مدينة عدرا الصناعية في ريف دمشق.

وشدد رئيس اتحاد الحرفيين في دمشق على أن الصعوبة الرئيسية التي تواجه قطاع الحرفيين هذه الأيام هي استمرار نزف اليد العاملة حتى وصلنا لمرحلة أصبحت اليد العاملة الحرفية شبه معدومة، نتيجة هجرة أعداد كبيرة ممن يملكون خبرات ومهرات في الحرف اليدوية، والموجودون حالياً أغلبهم حديث العهد ويحتاج لوقت طويل ليمتلكوا الخبرة المطلوبة، إضافة إلى أن أجور اليد العاملة ارتفعت عشرات الأضعاف وهذا يؤثر في تأمينها في ظل عدم وجود أسواق لتصريف كل المنتجات الحرفية.. وفيما يتعلق بالجمعيات التعاونية الخاصة بالحرفيين أشار دباس إلى أن أغلبية هذه الجمعيات كانت في ريف دمشق ونتيجة الأحداث وظروف الأزمة فقد انحل العديد منها وأغلقت وخاصة الجمعيات الخاصة بحرفيي النجارة والأخشاب، وقسم قليل انتقل إلى دمشق ولكنهم لم يعودوا إلى النشاط نفسه والفعالية السابقة.

ولفت دباس إلى أن ظاهرة الغش والتلاعب في المنتجات التي تباع في الأسواق لم تتوقف يوماً، ولكنها توسعت بشكل كبير وبدأت الناس بتعلم طرق مبتكرة في أساليب الغش بحيث لم يبق هناك أي مادة وسلعة غذائية إلا وأصبحت مغشوشة، بسبب الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الحقيقة، حيث إن ارتفاع الأسعار أصبح ظاهرة تساهم فيها عدة جهات وكل منها تتهم الأخرى بالتسبب في ارتفاع الأسعار، وبالمحصلة فإن التاجر عندما ترتفع عليه تكلفة البضاعة سيقوم بوضع جميع التكاليف على السعر النهائي ليتحمله المستهلك.

شعيب لـ«الوطن»: الأسواق راكدة

٥٨ تاجراً مخالفاً أحيلوا إلى القضاء موجوداً.. و١٧٢٥ صالحوا على مخالفاتهم في أيار الماضي

عبد الهادي شباط

أكد معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب في تصريح خاص لـ«الوطن» أن حركة مبيعات المواد الغذائية في الأسواق شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال الأيام الأخيرة وبات الطلب منخفضاً على هذه المواد ومعظم المحال والمتاجر باتت تشهد حالة شبه ركود لجهة بيع المواد الأساسية، مبيناً أن ذلك يرتبط بطبيعة النمط الاستهلاكي الخاص بشهر رمضان حيث يشتد الطلب على المواد الغذائية في بداية الشهر ثم ينخفض الطلب على هذه المواد ليرتفع باتجاه مواد وسلع أخرى وخاصة الألبسة والحلويات.

وحول الأسعار بين أن معظم المواد الأساسية حافظت على أسعار شبه مستقرة منذ بداية رمضان مع تسجيل تراجع بسيط في هذه الأسعار خلال الأيام الأخيرة مثل مادة السكر التي انخفض سعرها من ٤٦٠ ليرة للكيلو إلى ٤٠٠ ليرة (أسعار الجملة) وذلك حسب تقرير الوزارة ليوم أمس، إضافة إلى تراجع سعر السكر بمقدار ١٠-١٥ ليرة وكذلك مادة الرز الطويل التي تراجعت ٢٥ ليرة للكيلو مقابل محافظة أسعار مواد البقوليات من حمص وفول على المستوى نفسه منذ بداية رمضان، وأشار شعيب إلى أن معظم الأسواق وخاصة الرئيسية والشعبية باتت تشهد خلال أيام رمضان دوريات مكثفة ومضاعفة عما كانت عليه قبل الشهر لضبط التجاوزات والمخالفات ومنع حالات الاحتكار، كما ارتفعت نسبة سحب العينات من المواد والسلع التي يشتبه بسلامتها وضبطها وإحالتها إلى المخابر المختصة للتأكد من مدى مطابقة مواصفاتها.

ومن جانبه كشف مدير حماية المستهلك في الوزارة محمد باسل الطحان أن مديريات التجارة الداخلية في المحافظات نفذت ٢٦١ حالة إغلاق إداري بحق فعاليات تجارية مخالفة وإحالة ٥٨ شخصاً للقضاء موجوداً لارتكابهم مخالفات جسيمة وخاصة التلاعب والإتجار بالمواد المدعومة من الدولة، وأن نحو ١٧٢٥ تاجراً مخالفاً بادروا لتسوية مخالفاتهم وفق القانون ١٤ حيث بلغت القيمة الإجمالية لهذه التسويات ٤٣ مليون ليرة، وأنه تم تسيير خلال شهر أيار أكثر من ٣١٤١ دورية رقابية قامت بها عناصر حماية المستهلك على مختلف الأسواق والمحال التجارية.

وحول عدد الضبوط التموينية المنظمة خلال الشهر ذاته بين أنها بلغت ٤٣٧٣ ضبطاً تموينياً بحق عدد من أصحاب الفعاليات التجارية لارتكابهم مخالفات متنوعة شملت ضبوطاً عدلية وسحب عينات.

مبيناً أن من بين هذه الضبوط ٣٢٤١ ضبطاً عدلياً وفق قانون حماية المستهلك رقم ١٤ الصادر خلال العام الماضي لقيام أصحاب المحال التجارية بالبيع بسعر زائد والامتناع عن البيع وعدم إبراز الفواتير وعدم الإعلان عن الأسعار ومخالفة المواصفات والغش في البضاعة والإتجار بالمواد المدعومة من الدولة ومواد الإغاثة ومواد منتهية الصلاحية، إضافة لسحب ١١٣٢ عينة من مختلف المواد الغذائية وغير الغذائية للتحليل لبيان مدى مطابقتها للمواصفات.

وفي سياق متصل أعلنت وزارة (التجارة الداخلية وحماية المستهلك) أنها ستبدأ اعتباراً من مطلع الشهر القادم باستلام طلبات الراغبين في المشاركة بمعرض الباسل للإبداع والاختراع والذي سيقام خلال العام القادم حيث دعت الوزارة الراغبين في المشاركة إلى المبادرة بالتقدم بطلباتهم لمديرية حماية الملكية التجارية والصناعية بالوزارة أو في مديريات التجارة الداخلية بالمحافظات، كما أكدت مديرية حماية الملكية التجارية والصناعية عدم قبول الاختراعات والإبداعات التي تمت المشاركة بها خلال دورات المعرض السابقة.

٦٨,٦ مليون دولار صادرات غرفة زراعة دمشق في ثلاثة أشهر

المصدرون يدفعون مبالغ كبيرة لدخول صادراتهم الزراعية إلى لبنان

محمد راكان مصطفى

كشف رئيس غرفة زراعة دمشق ورئيس جمعية المصدرين سابيا عمر الشالط أن إجمالي عدد شهادات المنشأ التي منحتها الغرفة حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٦ بلغ ٢٦٢٦ شهادة بقيمة إجمالية بلغت أكثر من ٦٨,٦ مليون دولار وبوزن صاف إجمالي بلغ ٧٩,٩ مليون كيلو غرام.

وفي التفاصيل بلغت قيمة شهادات المنشأ لزيت الزيتون المصدر ما يزيد على ١٦ مليون دولار بوزن يزيد على ٨ ملايين كيلو غرام، ووصلت قيمة شهادات المنشأ للبندورة المصدرة ما يزيد على ٣,٢ ملايين دولار بوزن يزيد على ٧ ملايين طن، كما بلغت قيمة الرمان المصدر ما يزيد على ١,٢ مليون دولار بوزن يزيد على مليوني كيلو غرام.

على حين بلغت قيمة شهادة المنشأ الممنوحة من الغرفة للتفاح مبلغاً يزيد على ٥,٩ ملايين دولار بوزن تجاوز ١٦ مليون كيلو غرام، وبلغت قيمة شهادات المنشأ للبرتقال ما يزيد على ٦,٦ ملايين دولار بوزن تجاوز ١٦,٨ مليون كيلو غرام، وشهادات مادة الكزبرة الحب بقيمة تجاوزت ٣,٨ ملايين دولار بوزن تجاوز ٢,٨ مليون كيلو غرام، كما بلغت قيمة شهادات اليانسون الحب مبلغاً يزيد على ١,٩ مليون وبوزن يزيد على مليون كيلو غرام، على حين وصل إجمالي شهادات المنشأ لمادة كمون حب بقيمة تجاوزت مليوني دولار وبوزن يزيد على مليون كيلو غرام، وبلغت قيمة شهادات المنشأ لمادة حبة البركة أكثر من ٣,٦ ملايين دولار، بوزن يزيد على مليون كيلو غرام، كما بلغت قيمة شهادات الممنوحة لتصدير قمر الدين ما يزيد على ١٦ مليون دولار بوزن يزيد على ٤,٩ ملايين كيلو غرام.

وعن قرار وزير الزراعة اللبناني أكرم شهيب بمنع استيراد المنتجات الزراعية من سورية حتى بداية شباط من عام ٢٠١٧ بين الشالط أنه ليس هناك أي تأثير كبير على الصادرات الزراعية السورية، وخاصة بعد فتح الطريق أمام الصادرات السورية إلى الأسواق العراقية، مع تأكيده أن الأمور بالنسبة للصادرات الزراعية السورية مطمئنة.

وكشف الشالط عن وجود صعوبات كانت تواجه الصادرات الزراعية إلى لبنان وحتى قبل صدور قرار وزير الزراعة، وذلك لجهة تضمن البند الرابع من الاتفاق الموقع بين سورية ولبنان بأن تكون الصادرات الزراعية مرفقة بشهادة صحية تضمن أنها خالية من الفيروسات، ما خلق مشكلة أمام المصدر السوري لعدم وجود أي مخبر مختص يمنح هذه الشهادة من قبل الجانب اللبناني.

وبيّن الشالط أن المصدر يضطر لدفع مبالغ كبيرة من أجل دخول بضائعه إلى لبنان، مشيراً إلى أنه تم الطلب من وزير الزراعة للاجتماع باللجنة السورية اللبنانية لوضع حلول لهذه المشكلة.

وفي سياق متصل أوضح الشالط أنه يتم تصدير المنتجات الزراعية إلى معظم دول العالم العربية والأوروبية إضافة إلى أنه يتم تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق العراقية وإلى العديد من الدول الصديقة كروسيا وإيران.

وأشار الشالط إلى أن المنتجات الزراعية المحلية تصدر إلى أكثر الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج وسلطنة عمان والأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية والعراق ومصر واليمن والمغرب والكويت والسودان، إضافة إلى العديد من الدول الأجنبية كبريطانيا وألمانيا وباكستان وبلجيكا والبرازيل والسويد والهند وتركيا واليونان وهولندا وأميركا والإكوادور واستراليا وإسبانيا، مؤكداً أن المنتجات السورية حافظت على سمعتها الطيبة واستطاعت المنافسة بصورة جيدة في الأسواق الخارجية.